التداولية في الفكر الأنجلوسكسوني المنشأ الفلسفي و المـآل اللساني

قويدر شنـــــان

تدخل مداخلتنا هذه في إطار مقاربة نشأة التداولية في الفكر الأنجلوسكسنوني في مشاغله الفلسفية ضمن البحث الدلالي المنطقي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كيف إستثمرت اللسانيات التداولية في مجال التخاطب اللغوي في السياقات الثقافية والإجتماعية.

1- المنشأ الفلسفـــي للتداولية

ميز الفيلسوف الأمريكي (تشارلز موريس 1931)(1) بين درس ثلاثي في نظره إلى الدليل السيميائي هو:

1. التركيب الذي هو دراسة العلاقات القائمة بين التعابير اللغوية بعضها ببعض.
2. علم الدلالة الذي هو دراسة الرموز وعلاقاتها بما تشير إليه.
3. التداولية وهي دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسريها. وبرغم أن هذه التوجهات الثلاثة في نظر موريس متداخلة فيما بينها إلا أنه يقر أننا أثناء وصف السيميائيات تفترض اللسانيات التداولية مسبقا كلا من الدراسة

التركيبية والدلالية. لأن المناقشة الحصيفة السديدة لعلاقات الأدلة بمؤوليها تستلزم معرفة علاقات الأدلة بعضها ببعض وكذا علاقة الأدلة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون(2).

وعلى الرغم من أن الدراسة التركيبية والدلالية كانتا على غاية كبيرة في هذا المشروع السيميائي، إلا أنهم كانوا يرون أن بنية اللغة إذ نظر إليها من الوجهة اللسانية التداولية فإنها تصبح عبارة عن نظام من السلوك. وقد استخدمت اللغة بهذا المعنى عند علماء المنطق أمثال (كارنب Carnap) وعلى هذا فهي في هذا النمط من التفكير دراسة للأنمطة الرمزية و علاقاتها بمستخدميها(3).

و بالرغم من أن دراسة الرموز تتجاوز الإستعمال اللغوي فإن تشارلز موريس وغيره طبقوا التداولية أساسا على اللغات الطبيعية بعدما كانت مهملة في نظرهم من بين بقية الحقول الدراسية. وكانت التداولية في المشروع الموريسي عنصرا مشوشا صعب الصياغة لكونه يتألف من أمزجة مستخدمي الرموز وسلوكهم ومعتقداتهم ومواقفهم. و هذا التشويش وصعوبة الصياغة أربكت الفكر الفلسفي واللغوي على حد سواء، و مثلت عند هؤلاء وأولئك صندوق مهملات تلقى فيه مظاهر اللغة و التخاطب التي لا يمكن صياغتها في تراكيب حسنة وجمل ممتعة. و لا يمكن لشروط صحتها وخطئها أن تصاغ وفق شروط دلالية سليمة بالنظر إلى جداول الحقيقة المنطقية.

فمن حيث أصل التداولية فقد ولد من تجريد الفلسفة وهذا ما يفسر الصعوبات التي واجهها اللسانيون الذين راموا تطبيق التداولية على خطابات حية ولو جزئيا، ولعل السبب في ذلك هو أن الفلاسفة اهتموا بالتداولية من خلال اهتمامهم فقط بالطرائق التي تعبر بها اللغة الإنسانية عن المعاني، مما يخولهم فهم طبيعة الفكر و النطق و التخاطب، و كان حاديهم في هذا الأمر أساسا من الناحية الفكرية هو إيجاد و اكتشاف مشكلات وقصور النموذج المعتمد على جداول شروط الحقيقة في دراسة المعنى.

و حتى عندما أصبحت جانبا مهما عند اللسانيين كانت المعلومات عنها تقدم في أعمال الفلاسفة أساسا ومنهم ثلاثة كانوا القوة الموحية للتداولية اللسانية أثناء تطورها في السبعينيات من القرن المنصرم و هم (ج.ل.أوستين(4)، ج.ر.سيرل(5)، ه.ب.جرايس(6)) مع العلم أن مصطلح تداولية pragmatics لم يظهر في أي عمل من أعمالهم.

1- ج.و.أوستين: الأفعال الإنجازية :

كان لكتابه " كيف تفعل الأشياء بالكلمات(7) How to do things with words1962 ". شأن في تطور التداولية. و فكرة أوستين تتخلص في أمرين :

أ – يتمثل الأول في إقراره بأن كل قول يعبر عن عمل .

ب – يتمثل الثاني في رفضه ثنائية جداول الحقيقة (الصحّة و الخطأ).

ومن خلال كتابه المذكور آنفا أورد تمخيصا (لأفعال المتكلم الإنجازية). من مثل :

أ – أستقيل.

إن مثل هذه الألفاظ الإخبارية لا تملك قيمة في الحقيقة المنطقية بالرغم من أنها جمل إخبارية صحيحة وهي تبدو من خلال تصوره تفتقد للخواص الأساسية للجمل الإخباريّة، وأنكر أوستين إمكانية إعتبارها جملا صحيحة أو خاطئة وبرهن على أنّ طبيعة هذه الجمل "إنجازية" وليست إخبارية لأنّ معانيها تقترن بأداء عمل. ففي (أ) قول " أستقيل" فإن شخصا يستقيل في الواقع. فأمثال هذه الجمل لا تحتاج إلى شروط الصحة أو الخطأ في الصيغة المنطقية لتفسيرها، ولكنها تحتاج إلى "شروط الإستخدام".

وتقصي أوستين للألفاظ الإخبارية (التقريرية) قاده إلى نتيجة مفادها أن لمثل هذه الأفعال جميعها وليس الإنشائية (الإنجازية) فقط طبيعة الأداء. من خلال إضافة سابقة لها على شكل فعل إنجازي ضمني. مثل :

كم الوقت؟

أسألك أن تخبرني (كم الوقت؟).

وحتى في الجمل الإقرارية المحايدة التي تعبر عن حقيقة ما مثل قول: الشمس طالعة يمكن القول أن لها صيغة فعل إنجازي ضمني مثل: أنا أقول أن (الشمس طالعة). ويرى أوستين من خلال دراسته للمعنى أن الظواهر اللغوية هي أساسا أفعال إنجازية، وبهذا المعنى فهي دعوة إلى تجاوز إهتمامات علم المنطق التقليدي المحدود بالمعنى الإخباري فقط. وذهب أوستين إلى القول أن الفعل اللغوي يؤلف في الوقت ذاته ثلاثة أنواع من الحدث (8).

1. **حدث تعبيري:** (التعبير) وهذا النوع ينضوي تحت علم الدلالة القائم على شروط الحقيقة، وهو فعل لفظ تعبير بدلالة معنى محددين.
2. **حدث تأثيري:** الذي بواسطته أحدث رد فعل وتأثيرا لدى المتلقي، وهذا النوع يقع خارج تحريات المعنى واللغة لأنه يتعامل مع سبب التلفظ أو نتيجته، و أن تأثير كلماتي في إقناع شخص بإقراضي مثلا، إنما يعتمد على عوامل نفسية – إجتماعية أو مادية خارجة عن نطاق إرادتي ولا يرتبط ذلك بما قلته إلا جزئيا.
3. **حدث إنشائي:** يتمثل في إنجاز عمل ما بإنتاج الفعل الإنشائي، و تحقيق قصد المتكلم.وقد ركز أوستين على هذا النمط باعتباره القطاع الخاص بالتداولية أي (المعنى في السياق). و من خلال هذا الربط تمكن اوستين وتلميذه سيرل من التفكير بالبادئة الإنجازية كقوة تحقيقية تشير إلى قوة التنفيذ.وهذا المصطلح يستخدم بشكل واسع الآن ليضم ليس فقط الدلائل اللغوية الصريحة القصد،ولكن أيضا المؤشرات غير اللغوية المصاحبة للغة (حركة اليدين، العينين...الخ).

2- ج.ر.سيرل: نظرية الحدث الكلامي الكلاسيكية(9) :

جاءت هذه النظرية في كتاب سيرل "الأحداث الكلامية: مدخل إلى فلسفة اللغة 1969" بعد أن استفاد من دروس أوستين أضفى نوعا من الإنتظام على أفكار أساتذه، بأخذه لفكرة أن المعنى هو نوع من الحدث، و أعتبر أن دراسة اللغة هي جزء فرعي من نظرية الحدث. و تدور فكرته حول الوظائف أو المعاني المرتبطة بالأحداث الإنجازية، و بإيحاء من هذه الفكرة قدم سيرل تعاريف للأحداث الإنجازية المتنوعة ضمن الشروط الواجب توافرها عند أداء حدث كلامي بشكل مؤثر، وصاغها ضمن أربعة أنواع من القواعد(10). و اعتبرها شروطا ينبغي أن يستوفيها أداء الفعل اللغوي حتى يكون أداء موفقا و هي :

1. قاعدة المحتوى الإخباري **(مضمون القضية)** : و يقصد بهذه القاعدة تحديد أي نوع من المعنى الذي يعبر عنه بالقسم الإخباري من اللفظ، فالمعنى الذي يشير إليه، أعد حدث مستقبلي بالنسبة للمتكلم.
2. قاعدة التحضير **(التقديم)**: ويقصد بها تحديد الشروط المسبقة قبل أداء الحدث الكلامي.
3. قاعدة الأمانة **(الإخلاص)**: تعني تحديد الشروط التي يجب أن تتحقق إن كان على الفعل أن ينفذ بإخلاص ودقة.
4. القاعدة الأساسية **(الجوهرية)**: تحدد كيف يجب أن يحسب الحدث الكلامي عادة.

و من خلال هذه القواعد يرى سيرل أنه يمكننا تمييز أحداث كلامية مختلفة بسهولة. ولكن الأعمال اللاحقة في حقل التداولية بينت أن تأسيس أصناف منفصلة من الأحداث الكلامية يسبب مشاكل أكبر بكثير مما يدعونا سيرل لأن نعتقد، ولنا أن نتصور على سبيل المثال فعل النصح مثلا :

أ - **المحتوى الإخباري** : عمل مستقبلي بالنسبة للمتلقي.

ب- **قاعدة التقديم** : 1- يعتقد المتكلم لسبب ما أن الفعل سيفيد المتلقي
2- ليس واضحا بالنسبة للمتكلم والمستمع أنّ المستمع منهما سينفذ الفعل في الأحوال العادية.

ج- **قاعدة الأمانة** : يعتقد المتكلم أن الفعل سيفيد المتلقي

د- **القاعدة الأساسية:** محاولة هدفها جعل الفعل المطلوب إنجازه في مصلحة المتلقي.ولتوضيح الإختلافات أضاف سيرل التعليق التالي " إنّ نصحك ليس محاولة لحملك على فعل شيء بمعنى الطلب منك، فالنصح شيء يشبه إخبارك بشيء يكون في أفضل مصالحك (11).

و القواعد السابقة لايمكن ملاحظة قوتها الوصفية إلا بإيجاد أمثلة مضادة ومخالفة لشروطها.

إن أوستين كان قد صنف الأفعال الإنشائية والتي عددها بين 1000 و9999 . فطورها سيرل في نظرية الحدث الكلامي (1969)(12) بإرسائه أنظمة تصنيفية قسمها إلى خمسة أصناف هي :

1. **التوكيجية (الممثلة):** تلزم المتكلم بصحة محتوى إخباري معين (توقع، ترقب...).
2. **الموجهة (الإرشادية):** تحسب كمحاولات لإحراز تأثيرها عبر فعل المستمع (الأمر، النصح،...)
3. **التعهدية (أفعال الوعد):** تلزم المتكلم بفعل مستقبلي (الوعد، العرض...)
4. **التعبيرية:** تحسب كالتعبير عن حالة نفسية معينة (الشكر، الإعتزاز،التهنئة...).
5. **الخبرية:** وهي أحداث كلامية يؤدي تنفيذها الناجح إلى تناظر بين المحتوى الإخباري والواقع مثلا (تسمية مولود،إصدار حكم...).

لقد خصص سيرل جزءا كبيرا من أعماله للتمييز بين ما هو فعل مباشر و ما هو فعل غير مباشر، كما ميز في الفعل الإنشائي بين ماهو أولي و ما هو ثانوي(13).

3- بول جرايس: المنطق والتخاطب(14):

حاول مثل سيرل مجابهة إشكالية كيفية إختلاف المعنى في التخاطب الإنساني العادي عن ذلك المعنى الدقيق المحدود في المعنى المتعلق بشروط الحقيقة، وهذه الإشكالية طبعا أدت به إلى شرح الإختلاف بين ثنائية (ما يقال) و (ما يعنى). و في هذه الثنائية يرى جرايس أنه في الأغلب الأعم ما تكون الفجوة كبيرة بين هذه الثنائية من الخطابات فـــ:

ما يقال : هو ما تعنيه الكلمات ظاهريا وغالبا ما يقع تحت طائلة ما يمكن شرحه وفق شروط الحقيقة. بمعنى أنه يتألف من المعاني الواضحة الظاهرة فقط.

أما**ما يعني**: فهو التأثير الذي يحاول المتكلم متعمدا إحداثه في المتلقي من خلال إدراك هذا الإخير لهذا القصد. بمعنى تضمنها لمعاني ضمنية.

و في ظل البحث عن حل لهذه الإشكالية يقترح جرايس مبدأ بين المتحاورين عليهم أن يراعوه هو "**مبدأ التعاون**" بقوله: " اجعل إسهامك بقدر ماهو حذف مطلوب في المرحلة التي يحدث فيها، من خلال الغاية المقبولة للمناقشة التي تجريها "، بمعنى يجب أن يتعاون المتخاطبون على الوصول إلى الغرض المطلوب من دخولهما في التخاطب، وصاغ قواعد أربعا تحكم هذا المبدأ و هي :

أ – **قاعدتا كيف الخبر:** والقاضي بأن تجعل إسهامك صحيحا وخصوصا فيما يخص الآتي:

1- لا تقل ما تعتقده خطأ.

2- لا تقل ما يعوزك فيه البرهان الكافي.

ب– **قاعدتا كم الخبر:** 1 – لتكن افادتك للمتلقي على قدر حاجته.

2- لاتجعل إسهامك أكثر إخبارا مما هو مطلوب.

ج – قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال: اجعل إسهامك على صلة مباشرة بالموضوع.

د – مبدأ الأسلوب/الكيفية : كن واضحا خصوصا في :

1- تجنب الإبهام

2- تجنب اللبس

3- كن مختصرا

4- كن منظما

و يمكن أن نلاحظ عمل آلية هذه المبادئ من خلال حديث بين متحدثين مثلا :

أ) أين محمد ؟

ب) كان مارا بقرب الجامعة منذ لحظات.

فجواب (ب) يروي تصرف "محمد" قبل وقت قصيرمن المحادثة فقط، ولكنّه يشرح من خلال التضمين أكثرمن ذلك إنه يتضمن أن (ب) يعتقد أن رغبة (أ) في معرفة "أين محمد" يمكن أن تتحقق من خلال معرفة المكان المتواجد فيه، و لو سألنا كيف نقل ذلك التضمين فإن الجواب يأخذ في الإعتبار قضايا مثل: "المعرفة العامة" و"المعرفة السياقية المشتركة".

لكن حتى مثل هذه التصورات لا تشرح عملية الإستدلال بشكل كامل على مثل هذه المعاني التحاورية إنطلاقا من مبدأ التعاون. و يمكننا شرح الإستدلال في أن محمدا يمكن أن يكون قريبا من المتكلم والمتلقي ضمن شروط المبادئ الأساسية على النحو التالي :

1) في الظاهر أن رد (ب) ليس جوابا لسؤال (أ) ولذلك يبدو أن لا علاقة له بالموضوع إلا أن مبدأ العلاقة المناسبة سيقود (أ) للتوقع أن جواب (ب) على علاقة بالموضوع رغم ظهوره بعكس ذلك ومن هنا فإن (أ) ينظر كيف يمكن لـــ " شاهدته مارا بجوار الجامعة منذ لحظات" أن يكون على صلة بالموضوع. أما مبدئي النوعية والكمية فسيؤديان بـــــ (أ) للإعتقاد

ان ما يقوله (ب) يعطي القدر الكافي من المعلومات للإجابة على السؤال لو إستطاع (ب) أن يعطي المعلومات بصدق.

2) بناءا على ما سبق وبالإضافة إلى المعلومات العامة والسياقية المشتركة فيمكن لـــ (أ)أن يستدل بشكل معقول أن (ب) لا يعرف أين محمد الآن ولكنه إقترح أن محمدا قد يكون مرّ من هذا المكان فمن خلال مبدأ التعاون هذا يمكن (أن يفترض أن قصد (ب) كان نقل هذه الرسالة الضمنية.

ومن نافلة القول أن هذا المبدأ قد فتح بابا واسعا في تطوير التداولية اللسانية وتنويع الدراسات المتعلقة بموضوع التواصل الإنساني. وواجه هذا المبدأ اعتراضات عديدة بإعتبار أن مبدأ التعاون والقواعد المتولدة عنه لا تضبط إلا الجانب التبليغي من التخاطب، أما الجانب التهذيبي منه فقد أسقط إسقاطا وبرغم ذكر جرايس جانب التهذيب من المخاطبة فإنه لم يقم له كبير وزن. ويعلق ثوماس 1986 في الفصل الثاني على أن "مبدأ التعاون" هو وسيلة لشرح كيفية وصول الناس للمعاني بالرغم من أنه ليس هناك تصور يقضي بأن الناس صادقون ويعنون ما يقولون بالضرورة (15).

و يرى كل من "برات(16) 1981 و سامبسن(17) 1982 " أن مبدأ التعاون عند جرايس مبني على نزعة إنسانية تعاونية خيرة.وقد أشار جرايس على أنه بإمكاننا أن لا نختار " مبدأ التعاون" أي عدم الإدلاء بما نعرف أو الإدلاء بعكس ما نعرفه وسمي هذا الأمر بـــ **الإستهزاء بالمبادئ** الذي يستهدف من ورائه المجيب إلى قيادة المتكلم للبحث عن معنى ضمني غير واضح. و نظرا لما يؤديه هذا الإستهزاء من نتائج فقد أطلق جرايس على استغلال مبدأ التعاون بـــ "**الاستلزام التخاطبي**" أو مانسميه بالاستدلال التداولي، وقد إقترح "لفنسن Levinson في كتابه : نماذج النشاط واللغة – 1979، أن توقعات المشاركين في الحوار ترى أن المبادئ الأساسية تتغير وفقا لنموذج التفاعل الذي تحدث فيه. يقول "يمكن في الواقع أن تكون هناك

علاقة ما بين مبادئ جرايس الأساسية في المحادثة وتوقعات محددة مرتبطة بنشاطات معينة، يفترض من مبادئ جرايس الخاصة بالكيفية والكمية والأسلوب، والعلاقة/المناسبة، أنّ توضّح شروطا مسبقة للتبادل التعاوني العقلاني للحوار..."(18).

لقد أريد بالقواعد التخاطبية أن تنزل منزلة الضوابط التي تضمن لكل مخاطبة إفادة تبليغ الغاية في الوضوح، بحيث تكون المعاني التي يتناقلها المتكلم والمخاطب معاني صريحة وحقيقيّة، إلا أن المتخاطبين قد يخالفان بعض هذه القواعد ولو أنهما يدومان على حفظ مبدأ التعاون، فإذا وقعت هذه المخالفة فإن الإفادة في المخاطبة تنتقل من ظاهرها الصريح والحقيقي على وجه غير صريح، فتكون المعاني ضمنية بين المتخاطبين، و بشكل مشابه يمكن شرح المعاني الضمنية في حالات السخرية والمعاني المجازية على الأقل في جزء منها من خلال الرجوع إلى مبدأ التعاون، فالمعنى الضمني يعتمد على الإفتراض بأن ماهو مقصود يتصل بالمعنى الظاهر للكلمات ولكنه مرتبط بالموضوع أيضا وصحيح وإخباري.وعلى هذا الأساس يناقش ليفنسن هذا الأمر بقوله:" هناك شيء واحد يمكن ملاحظته وهو أنه لايمكن وصف كافة الأنماط الكلامية على أنها تعاونية حقا،خذ الإستجواب على سبيل المثال ليس من المتوقع أن أيا من الطرفين يتوقع أن يحترم الطرف الآخر مبادئ النوعية، والأسلوب/الكيفية، و خصوصا الكمية"(19). و يدلي هنشر (1979) بملاحظات مشابهة بقوله: " أن هناك العديد من الأمثلة المتنوعة المضادة للحوار الإجتماعي بين الأعداء : المواجهات الدبلوماسية، استجوابات الشرطة لمشتبه به عنيد ومعظم الخطابات السياسية، و العديد من مؤتمرات الرؤساء الصحفية. و لا تمثل هذه سوى بعض الأمثلة لحالات لا تحترم فيها المبادئ الأساسية مطلقا، وتلك حقيقة معروفة أيضا للمشاركين في هذه الأنماط من الكلام".

و قد ذكّر مارتينيك (1984) باستلزامات تحدد نوع النشاط للمبادئ الأساسية وأدخل صنفا آخر من المبادئ غير المنظورة مباشرة سماه بـــ :

" **تعليقه المبدأ** " يقول: "يمكن للمرء أن يعلق مبدأ أساسيا، يصبح ذلك المبدأ غير فاعل، إن المؤسسات التي تسمح بمبدأ التعطيل تعلق مبدأ كان مختصرا وعلى صلة بالموضوع "(21) . و يعلق ثوماس(22) بنفس المعنى : و هكذا فلو قال شخص "هل سمعت بشيء ما عن..." يمكننا أن نفترض أن مبدأ النوعية قد علق.

1- الإستلزامـــــــــــات

كان هذا المفهوم من أهم إسهامات جرايس (23) في تطور التداولية، فهو نقطة تحول عن أنواع الإستدلالات الأخرى المسموح بها في دراسة المنطق المبنية على شروط الحقيقة، وبشكل ملحوظ التضمين المادي والإستلزام التداولي الذي يعتمد على عناصر السياق. و يميز جرايس بين عدة أنواع مختلفة من الإستلزام منها الإستلزام التخاطبي (الذي يعتمد على إفتراضات المبدأ التعاوني). وهذا النوع يتميز عن الإستلزام التقليدي (الإصطلاحي) الذي يرتبط ببساطة إصطلاحيا بمعاني كلمات معينة، فمثلا تحمل " لكن " إستلزاما لأي لفظ "**س**" و لكن "**ص**" فـــ "**ص**" غير متوقعة لو حدث "**س**" مثل :

- إنه يعيش وحيدا. - و لكنه يتمتع بحياة إجتماعية نشطة.

فـــ ***لكن*** تتضمن هنا: بما أنه يعيش وحيدا، فلا يتوقع أنه يتمتع بحياة إجتماعية نشطة.

2 – المآل اللساني للتداولية

تطورات نظرية الحدث الكلامي

لقد حاولنا سبر الأسس الفلسفية التي جعلت من التداولية فرعا من اللسانيات،ولو بشكل مقتضب وعام وفي هذا الجزء من المداخلة نبحث عن المسائل اللغوية التي دفعت بالتداولية إلى موقع بارز في الدراسة اللسانية منذ السبعينيات.

لقد برز علم الدلالة التوليدية بريادة روس Ross و مكاولي Mccouley وليكوف داخل النحو التوليدي التحويلي، و قد كانوا تصوّروا أن المبدأ الأساسي هو أن المكون القاعدي الأساسي في القواعد التوليدية التحويلية مرتبط مباشرة بالبناء الدلالي، وكان من الطبيعي لهذا التصور ان يدمج النحو بالمعنى بحيث لا يمكن في نهاية المطاف فصل الواحد عن الآخر حيث تبدى علم الدلالة مجرد المستوى الأعمق من النحو، و هذا الوضع الذي قاد المعنى إلى قلب القواعد أدى إلى إدراج اهتمامات التداولية ضمن الدلالة وعن طريق القياس كجزء من علم النحو، بدأ التعامل مع المعنى كاملا ضمن شروط تشكيلية (التراكيب العميقة).

مجال التداولية اللسانية: إذا أردنا تعريف التداولية اللسانية بدقة أكبر وقد عرفنا أنها مفسرة للمعاني التي تمتلكها الألفاظ بالنسبة لمستخدميها ومفسريها فما الفارق بينها وبين الدلالة؟ فإذا كانت الدلالة تهتم بالمعنى كعلاقة ثنائية بين الشكل ومعناه **(س تعني ص)** مثلا: "أشعر بأنني جائع نوعا ما "تعني " أنا جائع"، فإن التداولية يمكن النظر إليها على أنها علاقة ثلاثية بين (المتكلم والمعنى واللفظ/الشكل) **(ع تعني ص بواسطة س)**، وبمجرد وجود المتكلم في الصيغة فمن الصعب إستبعاد المخاطب لأن ما لفظه المتكلم يستمد معناه بفضل نيته في إحداث تأثير معين على المخاطب. ومعنى المتكلم أساسا يستدعي معه سياق المعرفة الخاصة والعامة التي يتقاسمها المتخاطبون، وسياق المعرفة هذا يضم مكان وزمان اللفظ،وبالجملة فإن مجال التداولية يتحدد بحالة كلامية لاتضم فقط اللفظ والمتكلم والمستمع بل المعرفة المشتركة لهذه العوامل الخاص منها والعامة أي "سياق اللفظ". و لكي تكون المعرفة السياقية المشتركة شاملة يجب أن تظم كافة المعلومات المشتقة بأي طريقة سواء عن طريق الإستدلال أو بواسطة التحليل المباشر لما قيل مسبقا ، وبهذه المعاني فإن التداولية تفترض محيطا خطابيا (كلاميا) في نهاية المطاف.

ومن خلال ماسبق فإن مجال التداولية رحب، و بدخول علماء علم الدلالة التوليدي إلى مجال التداولية يكونون قد فتحوا مصاعب للسانيات؛ فالحدود

الفاصلة بين علم الدلالة و التداولية ليست واضحة. هل يجب رسم الحدود بينها ؟ وإن كان الأمر كذلك فأين؟ إن هذين السؤالين كانا و مازالا مثار حيرة وجدال.

من أجل معالجة إشكالية حدود الدلالة والتداولية ذهبت مدرسة علم الدلالة التوليدي إلى إذابة التداولية ضمن الصياغة النحوية التي طبقت مسبقا على علم الدلالة وقد كان "روس 1970"(24) أحد أكبر أعلام مايسمى بـــ " **الفرضية الإنجازية**" التي تقتضي بأن هناك وراء كل جملة (أي البنية العميقة أو البناء الدلالي لكل جملة) عبارة تسيطر على كل شيء آخر في الجملة، وبناء على ما سبق يعتقد أن الجملة في (1) تمثل بنيتها العميقة، الجملة (2)

1 – كم الوقت ؟

2– أسألك {كم الوقت ؟ }

و لشرح كيفية إشتقاق الجملة (1) من (2) فقد تمت صياغة تحويلة خاصة تحذف فيها البادئة الإنجازية "أسألك". وبما أن روس ومن لف لفه يعتقدون أن الجمل المتماثلة في البنية العميقة لها المعنى نفسه ضمن أطار علم الدلالة التوليدي، فإن تحويلة الحذف هذه تعزز إدعاء اوستين وسيرل بأن الألفاظ الإنجازية لها القوة الإنجازية نفسها كمثيلاتها اللاإنجازية.

من المعروف أن مبعث "الفرضية الإنجازية" كان التفكير جزئيا بالأفعال الإنجازية عند كل من أوستين وسيرل إلا أنّ هذا الأخير 1979(25) نراه يعارضها وينتقدها بقوة، وتفسير هذا النقد والمعارضة ببساطة هو أنه من خلال نظرية الحدث الكلامي كان يروم دمج علم الدلالة في التداولية ، في حين إستهدف روس في الفرضية الإنجازية دمج التداولية في علم الدلالة (أي ضمن علم التركيب) وكلا الموقفين ينفي أن يكون بينهما حدّ فاصل لأسباب مختلفة. وموقف ثالث سمي بالتكاملي يقول بوجود حد فاصل بين الدلالة والتداول ولكنهما وثيقا الصلة ضمن مجال التحقيق؛ وتحليل تكاملي للأفعال الإنجازية أمر ممكن(26). و وفقا للتحليل التكاملي فإن الألفاظ الإنجازية هي تماما كما تبدو إقرارية الشكل و إخبارية المعنى (وخلافا لأوستين) يمكن

إعطاء هذه الألفاظ قيم شرط الحقيقة إلا أن تلك القيمة تكون حقيقة دائما، بالإضافة إلى ذلك فهي إنعكاسية لأنها تشير إلى حالتها الكلامية نفسها من وجهة نظر تداولي (27) أي تؤكد صحة نفسها بنفسها، و وفقا لهذا التصور لو قال مدعى عليه "أنا لست فاعلا لكذا" فيجب أن يعطي هذا اللفظ قيمة **(صح)** "لأنه قال ذلك حقا" حتى ولو كنّا نعلم أنه مذنب، وكذلك الأمر نفسه مع الألفاظ التي تحتوي على "إعتذار، إعتراض، أقول أنه كاذب ..." وحتّى الألفاظ الأكثر إشكالا مثل الإنجازية الشعائرية مثل: "أحكم علي، أعدك..." وكل ما يسمّيه هانشر (28) 1979 بـــ 'الأحداث التحقيقية المتعاونة" مثل (التحدي،المراهنة...)التي تضم أكثر من مشارك راض أو موافق.

و بناء عليه فإن لفظا إنجازيامثل "أحكم عليك بـــ..." يمكن أن يعطي قيمة **(خطأ)** لو تبين أن المتكلم لا يملك سلطة إصدار الحكم. وهذا يعني أن إنكار صحة الأحداث الإنجازية هي نادرة الحدوث من وجهة نظر تداولية وعليه فصحتها أمر لا جدال فيه.

أماالتحليل البديل فوجهة إعتراضه ليس على صحة (صحتها) بل على نجاعتها.

و بأفول عقد السبعينيات، وقع نموذج علم الدلالة التوليدي تحت وطأة نقد مكثف وأضحى النحاة يفضلون موقفا تكامليا. وكان عمل "جرايس" حول " الإستلزام التخاطبي" الحافز لهذا التطور حيث تمكن اللسانيون من إمكانية رسم حد فاصل معقول بين علم الدلالة المنطقي والتداولية ومكّنهم من مقارنة المجال القواعدي المحكوم بقواعد صارمة مع الترتيب الحر لمبادئ التداولية (من مثل مبدأ التعاون وقواعده الأساسية). وبين الإستدلال التداولي الذي يعتمد المحاكاة العقلية البسيطة بدلا من الإستدلال المنطقي الصارم، ويمكن ملاحظة نموذجين لتطور هذا الحد الفاصل بين التداولية وعلم الدلالة هما الإفتراض المسبق،والأحداث الكلامية غير المباشرة.

الافتراض المسبق

ينطلق المتخاطبون عند كل عمليةمن عمليات التبليغ من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة، وهذه الإفتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون وهي تشكل خلفيّة التبليغ الضرورية لنجاح العملية التواصلية وهي محتواة في القول سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا. ودراسة الإفتراض المسبق برزت في بداية الثمانينيات بشكل حاد عندما بدأت الشروحات التداولية تؤخد جديا كبدائل للشروحات الدلالية في دراسة المعنى، و من الناحية التاريخية يرتبط الإفتراض المسبق بأعمال الفيلسوف الأكسفوردي "ستراوسن"(29) الذي أعاد تقديم المفهوم الذي طرحه عالم الرياضيات الألماني فريجة (Frege 1892)، وبدأ الموضوع طبعا كمسألة تتعلق بعلم الدلالة المعتمد على شروط الحقيقة فعندما ننطق جملة من قبيل :

1) " إن ملك فرنسا عاقل". يبدو و كأننا نسلم بصحة

2) هناك ملك بفرنسا الآن

فحين ننفي الجملة (1)، فإننا لا ننفي بالضرورة صحة الجملة (2) أي أن صفات الإفتراض المسبق الأساسية المحددة كما هي موضحة في (2) تبقى غير متأثرة أثناء نفي الجملة المفترضة ولذلك فالجملة (2) هي إفتراض مسبق ليس لـــ (1) فقط، بل (1.أ) : (1.أ) إن ملك فرنسا غير عاقل.

وهناك نطاق واسع من الظواهر الدلالية والتراكيب الأخرى التي لها إفتراضات مسبقة مرتبطة بها.

3) يعرف عمر أن الأرض كوكب شمسي.

3.أ) نفترض مسبقا: الأرض كوكب شمسي.

وأثناء صعود علم الدلالة التوليدي ساد الإعتقاد بأن الإفتراض المسبق كالقوة الإنجازية يمكن معالجته ضمن شروط دلالية محضة بإذابته جزئيا ضمن شروط الإستلزام، فالقول :

إن قول **س** يستلزم قولا آخر **ص**.

يعني تماما إن كان **س** صوابا فمن الضروري أن يكون **ص** صوابا أيضا. وهذا الأمر ينطبق على الجملتين أعلاه 3،3.أ.

ولكن الإفتراض المسبق علاقة أكثر من الإستلزام، فالإفتراض المسبق يبقى غير متأثر بالنفي ويمكننا وفقا لهذا النمط من التفكير الإدعاء بأن: **(س تفترض مسبقا ص)** تساوي تماما **(لو كانت س** صحيحة، فعندئذ يجب **على ص** أن تكون صحيحة بالضرورة**)**

و لو كانت (لا.س) صحيحة، أي (نفي.س) صحيحة.

فعندئذ يجب على **ص** أن تكون صحيحية بالضرورة.

ولنمثل لهذا الأمر بالجملتين 3 و 3.أ بإعتبار 3.أ إفتراضا مسبقا لـــ3.

لو **{ يعرف عمر أن الأرض كوكب شمسي }** قول صحيح، عندئذ **{ الأرض كوكب }** قول صحيح.

وكذلك: **لو { لم يعرف عمر أن الأرض كوكب شمي }** قول صحيح

فعندئذ: **{ الأرض كوكب شمسي }** مازال قولا صحيحا.

وهذا بطبيعة الحال تعريف قوي للغاية للإفتراض المسبق على المستوى النظري ومستوى الملاحظة. وبما أن (س) أو نفيها (لا س) صحيحة في أي وقت فهذا التعريف يتضمن أن كافة الإفتراضات المسبقة هي دائما صحيحة. بل يمكن إلغاء الإفتراض المسبق أحيانا بمجرد نفي الجملة. فعلى سبيل التمثيل يمكن لما يلي ألا يكون تناقضا : – ملك فرنسا غير عاقل – لأنه لا يوجد ملك في فرنسا أساسا.

و من هنا لا يمكن التعامل مع الإفتراض المسبق كظاهرة دلالية بحتة فهي تشاطر الإستلزام التخاطبي بعض صفاته، وإمكانية إلغاء الإفتراضات المسبقة في الأقوال المنفية (أي إلغاؤها بواسطة القرائن السياقية ممكنة، وهذه الإمكانية تذكرنا بإلغاء الإستلزام التخاطبي. وعلى هذا فقد إقترح ستراوسن(30) مثل هذا الإستنتاج أثناء معالجته للإفتراض المسبق. وأدعى أن **{ قول ((س يفترض مسبقا) قول ((ص))} إذا وإذا فقط كانت ص شرطا مسبقا لصحة أو عدم صحة س.**

فلو عدنا لمثال: ملك فرنسا فيمكننا أن نوضح ذلك بقولنا إن : قول (يوجد ملك في فرنسا) هو شرط مسبق لصحة أو عدم صحة (ملك فرنسا حكيم)، دعنا نفترض أنه في لحظة نطق هذه العبارة لا يوجد ملك في فرنسا على قيد الوجود، عندئذ سيكون الإستنتاج وفقا لستراوسن إن الجملة ليست صحيحة ولا خاطئة في الوقت ذاته، فهي ليست جملة إخبارية على الإطلاق.

و يذهب إلى إيجاد ثغرة في جداول الحقيقة التي لا تسمح إلا بقيمتين (الصحّة والخطأ) هي لا صواب ولا خطأ، وهذا ما ينطبق على الجملة الآنفة، وهذا الطرح سبب إعادة تفكير في المنطق كي يسمح بثلاث قيم للحقيقة. هذه طريقة أولى لفهم طرح ستراوسن.

أما الطريقة الثانية للتفسير ولعلها الأكثر قبولا من إعادة النظر في المنطق كاملا، أن يؤخذ بموقف أوستين في الأحداث الإنجازية أن القول هو نوع من الحدث الإنجازي يمكن تنفيذه بنجاح فقط إذا توفرت شروط مناسبة معينة، وعلى هذا يصبح الافتراض المسبق شرطا تداوليا على تنفيذ الأحداث الكلامية.

و قد عولج الافتراض المسبق ضمن ما يسمّى الإطار التكاملي في محاولات ويلسن(31) وكيمبسن(32) برفضهما للمحاولات الدلالية والتداولية. وفي محاولة منهما لإيجاد صيغة موحدة للإفتراض المسبق قالا أن بعض مظاهر الإفتراض تستلزم شرحا دلاليا وبعضها الآخر شرحا تداوليا.ولكن الدلالية المحددة، ولم يكن كذلك واضحا كيف يمكن إشتقاق الإفتراضات المسبقة لجملة، من الإفتراضات المسبقة المرتبطة بأجزائها المختلفة. وكانت إجابات (جازدار Gazdar 1979)(33) على هذه المسائل، بإشتقاق الإفتراضات المسبقة المحتملة من شكل الجملة، ثم إشتقاق الإفتراضات المسبقة الحقيقية من تلك الجمل ضمن السياق بمساعدة العوامل التداولية بما في ذلك الإستلزام التخاطبي، وهذا الموقف بطبيعة الحال تكاملي.

الأحداث الكلامية غير المباشرة

جلبت دراسة الأحداث الكلامية غير المباشرة معها تحديا لكل من النظرية الكلاسيكية عند سيرل وكذلك للتصور القواعدي للأحداث الكلامية وفق ما قدمته الفرضية الإنجازية وهذه الأحداث غير المباشرة وفق كلمات سيرل 1979 هي "حالات ينفذ من خلالها حدث تحقيقي بشكل غير مباشر بواسطة حدث آخر قياسا على الأمثلة المشهورة في ذلك "الإلتماس " أي الطلب المؤدب الذي يبدو في ظاهره سؤالا."

1) هل تعطيني الكتاب من فضلك؟
2) هلا جلست هناك؟

وبالإضافة إلى الجمل الإخبارية التي تظهر كأسئلة في ظاهرها أيضا وتسمى عادة بالأسئلة الإستنكارية:

1) من يهتم ؟ (لا أحد يهتم).
2) ألم أخبرك أن تكون حريصا؟ (لقد أخبرتك...)

فوفقا لوجهة نظر علم الدلالة التوليدي حاول صادوك (34) تفسير هذا القبيل من الجمل ووسمه بـــ(الأسئلة الأمرية Whimperatives) و (الأسئلة الإخبارية Quecharatives) وهي إشارة واضحة إلى الوضع الهجين لهذه الجمل. ويستعمل في غالب الأحيان لهذا النوع من الجمل الواسمة الطلبية (من فضلك) أكثر تنوعا مما تقترحه النماذج المعتمدة في الإستشهاد، ومن النادر أن توجد لا يمكن إسخدامها كحدث كلامي غير مباشر إن وجد السياق المناسب.

ولتفسير العلاقة بين القوّة المباشرة وغير المباشرة في مثل هذه الألفاظ أقترحت على الأقل طريقتان من وجهة نظر علم الدلالة التوليدي:

1) إقتراح "ليوف وغوردن(35) " لبعض المبادئ أو المسلمات التخاطبية، أو قواعد تداولية تعمل على مستوى البنى العميقة للجمل "وبرغم خصوصية

هذه المبادئ إلا أنها حققت بعض التعميمات في بابها فيمكن للمرء أن يحقق طلبا من خلال :

أ – تأكيد شرط أمانة يعتمد على المتكلّم مثل (أرغب أن تناولني الكتاب).

أو

ب – طرح تساؤل حول شرط أمانة يعتمد على المتلقي مثل: هل يمكنك أن تناولني الكتاب؟.

2) إقتراح " صادوك(36) وكول ومورغان (37) "بتوسيع الفرضية الإنجازية لتشمل الأحداث الكلامية غير المباشرة بحيث تمثل قواها الإنجازية الكامنة بـــ" البنية العميقة" وتصبح العلاقة بين القوة التحقيقية المباشرة وغير المباشرة يجب أن تفسر من خلال قواعد تحويلية، وتعامل على أنها مثل منحرف للعلاقة القواعدية بين البنيتين العميقة والسطحية. ومسايرة وجهة النظر هذه تكون البنية العميقة لمثالنا السالف الذكر هي فعل إنجازي توليدي هو : أطلب منك {أن تناولني الكتاب}.

وقد جرت هذه الإقتراحات مصاعب تقنية ونظرية لهذا المنهج، فمن ناحية تقنية يجب إيجاد اشتقاقات تحويلية لبناء تركيبي إستفهامي مثل: هل يمكنكِ أن تناولني الكتاب من فضلك؟ من فعل إنجازي توكيدي مثل أطلب منك أن تناولني الكتاب من فضلك. أما الناحية النظرية فإن المشكلة في هذا المنهج كما هو الحال عند ليكوف وغوردن هو أنهما يمثلان شكلا معقولا لصيغة الطلب، إلا أنه من الممكن من وجهة نظر جرايس إعطاء أسباب لماذا نجد من الأنسب إذا رغبت من الشخص خدمة أن تسأله فيما إذا كان ممكنا بالنسبة له فعل ذلك أم لا.

و في محاولة للتغلب على هذه المنغصات يعطي سيرل(38) تفسيرا للأحداث الكلامية غير المباشرة مع الأحداث الكلامية المباشرة بالنظر إلى العلاقة بين القوّة الإنجازية غير المباشرة وقوتها الإنجازية الظاهرة، كالعلاقة القائمة بين (ما قيل) و (ما قصد) عند جرايس ومع ذلك لابد من توفير تأويل مشابه ضمن شروط المبدأ التعاوني وقواعد الحدث الكلامي.

و يقترح "ليتش(39)" بديلا منهجيا يقضي بوجوب التمييز بين : معنى اللفظ؛ أي "تفسيره الدلالي و "قوته"؛ أي تفسيره التداولي "، ففيما يخص الأحداث الكلامية غير المباشرة فإن معناها يحدد (بتفسيرها الظاهري)، أما قوتها فبالتحقيق غير المباشر وبناء على هذا التصور فمثالنا هل يمكنك أن تناولني الكتاب؟ جملة إستفهامية في معناها الدلالي، ولكنها توجيهية في قوتها.

و بتحول اهتمام التداولية من محاولات شرح "كيف" يفسّر مستخدمو اللغة" اللامباشرة" نفسها في المقام الأول، كان تفسير أحد المحاولات لهذه المسألة بأنه "لا توجد بالطبع القدرة الكافية " لدى المتكلمين في التعبير عن أنفسهم بشكل مباشر، وعلى هذا يجب أن نفترض أن المتكلم يحصل على الميزة التخاطبية الإجتماعية من خلال توظيفه للغة غير المباشرة، وقد أورد داسكال(40) ملخصا لإقتراحات التداوليين حول الدوافع غير المباشرة في التخاطب الكلامي ومن أهم هذه الدوافع ما يلي:

- مسألة "تصارع أو تشابك الأهداف" : فغالبا ما يقع المتاخطبون في تصارع الأغراض.
- مسألة الوسيلة التجريبية: من خلال تجارب معينة يستخدم اللامباشرة لتحقيق غرض معين.
- مسألة الرغبة في قول وعدم قول أي شيء في الوقت نفسه: فتستخدم اللامباشرة من أجل قول شيء ويعني شيئا آخر.
- مسألة أو مفهوم المتعة: ناقش اليتري(41) فكرة أن استخدام اللامباشرة قد يكون من أجل المتعة.

و لكن الشرح الأكثر شيوعا هو ذاك المتعلق بـــ"اللطافة والتأدب" فقد إهتم به كل من سيرل(42) و جرايس(43) ثم براون وليفنسن(44) ، بوصفه سببا أساسيا باطنيا لإستخدام الأسلوب غير المباشر؛ بمعنى أنه قدرة يمتلكها المتكلم و المستمع. في حين إهتم به "ليتش(45) "بوصفه مستوى سطحيا يتعلق

مباشرة بالعادات والطبائع الإجتماعية المتعارف عليها بمعنى إنه إنجاز فحسب بالمفهوم التوليدي التحويلي للقدرة والإنجاز، ومن وجهة نظر براون وليفنسن(46) فإن درجة التلطف المطلوبة في التحاور تقوم على عوامل هي :

- **المسافة الاجتماعية** (المكونة من عوامل نفسية حقيقية مثل: المكانة، العمر، الجنس، ودرجة الألفة...الخ) التي تقرر مجتمعه "درجة الإحترام الكلية "المطلوبة في حالة كلامية معينة.
- **القوة النسبية.**
- **حجم السيطرة.**

وقد كان إقترح "ثوماس(47) " إضافة محور آخر يتعلق بـــ "الحقوق والواجبات" ولكن يجب وزن هذه العوامل مجتمعة بعلاقتها بالسياق الثقافي.

غموض المعنى

عندما نوقش مفهوم الحدث الكلامي قدم في البداية وكأنه قوة واجدة يمكن تعيينها لأي لفظ بدون أية مشاكل. وكان الأمر بالنسبة للتداولي أساسا هو أن يشرح تلك القرائن السياقية (مثل قوة العلاقة بين المتكلم والمتلقي، والمعرفة الجيدة بينهما...الخ) والتي تؤدي إلى شرح لفظ من مثل : هل تلك سيارتك؟ وشرح أو فسر على أنه لفظ تعجبي في مناسبة وكأمر بتحريك سيارة المستمع في مناسبة أخرى.

و كما لاحظنا أن معظم النواقص في النظرية التداولية المبكرة كانت بسبب أن معظم الأمثلة التي عمل عليها العلماء في هذا الحقل هي أمثلة لغوية مثالية مصنوعة من جهة، وجمل معزولة عن سياقاتها من جهة أخرى. و لما قامت محاولات لدراسة مقاطع طويلة نسبيا من خطاب حي، ضمن شروط الحدث الكلامي ترتبت عنها مشاغل لم تكن في الحسبان من مثل غموض المعنى أو التباسه، وهكذا لم تصبح مفاهيم مثل المسافة الإجتماعية وحجم السيطرة وما إلى ذلك مفاهيم مسلما بها، بل أضحت قابلة للمعارضة والنقاش من خلال التفاعل، وهنا إنحرفت الإهتمامات التي سيطرت عليها قوانين

محددة كانت موجودة عند سيرل و ليكوف و صادوك، وإلى تطوير نماذج بحث قادرة على معالجة التعقيدات الحاصلة في اللغة الطبيعة بطريق أنجح، ومن ضمن هذه التعقيدات التي عنت لهم، التضاد التداولي وتعدد المعنى والغموض الدلالي بالنسبة لنظرية الحدث الكلامي على سبيل المثال لاحصر.

1) التضاد الدلالي: أوحت أعمال "ليتش 1979 وبراون 1987" بأنّ شكلا من أشكال غموض المعنى هو "التضاد" الذي أصبح مقبولا بصورة عامة ضمن حقل التداولية. ولاحظ هؤلاء أن القوة المقصودة في لفظ من مثل "هل ذاك هو الهاتف" يمكن أن تكون غامضة قصدا. فيمكن أن تمثل سؤالا صريحا أو طلبا للمستمع كي يجيب على الهاتف، فعندما تكون الحقوق ذات صلة بالموضوع و الإلتزامات أو دور العلاقة بين المتخاطبين غير واضحة فعندئذ ربما كان من مصلحة الطرفين أن تبقى قوة اللفظ قابلة للنقاش، وهكذا يتجنب المتكلم مخاطر المجابهة أو ردود أفعال مزعجة لأن لدى المستمع الحرية في الإجابة عن السؤال بقوله: "نعم إنه ذاك". أو بدلا من ذلك يفسر اللفظ أنه طلب غير مباشر و ينفذ.

فإذن نجد التضاد يحدث عندما لا يحدد المتكلم بدقة طبقة القيم التي يقصدها (وتكون في العادة على صلة بالموضوع) فعلى سبيل المثال يمكن تثبيت لفظ مثل: كان علي أن لا أفعل كذا... في أية نقطة بين "الإعتراف المتردد" و" الاعتذار ".

2) تعدد المعنى: لقد أضحى مفهوم تضاد المعنى مفهوما راسخا ضمن التداولية، وقد نوقشت أشكال المعنى المتعددة الأخرى بما في ذلك "ثنائية التكافؤ" كما وردت عند ثوماس (48) وهو مصطلح ينطبق على تلك الحالات التي يمكن فيها للفظ بمفرده أن ينفذ حدثين مختلفين أو أكثر للمستمع نفسه، إضافة إلى مصطلحات" جمح التكافؤ "وتعددية التكافؤ" التي لم تحض بنقاش مكثف عند كل من "ليفنيس 81 وثوماس 86 " فمصطلح (تعددية التكافؤ) يشير لتلك الحالات التي ينفذ فيها لفظ بمفرده أفعالا إنجازية مختلفة لمستمعين

مختلفين، و في قول العرب "ضرب عصفورين بحجر واحد" يمكن لهذا الحدث الإنجازي المتعدد التكافؤ أن يقدّم كمثال ممتع للإقتصاد في إستخدام اللغة.

وقد ناقش كل من "فوشن (49) وهانشر (50) " المشكلات النظرية الوصفية التي تعرضها الأشكال المتعددة للأفعال الإنجازية المعاونة.

3) الغموض الدلالي: ونظرية الحدث الكلامي: وعلى أساس ما سبق يمكن رؤية أن أمر تعيين قوة تداولية بمفردها للفظ بعينه مسألة مباشرة بالنسبة لمحلل النص وللمشارك في التبادل الخطابي. وقد برهن "ليفنسن 1981" على أن هناك معضلتين أساسيتين ربما لا يمكن تذليلهما بالنسبة لنظرية الحدث الكلامي و هما :

أ) إستحالة تعيين قوة بمفردها للفظ بمفرده.

ب) المغالطة لامنطقية في تعيين القوة التحقيقية.

و اتضح بسرعة عند المحللين لنصوص لغوية طبيعية أن غموض القوة التداولية إلى حد قريب أو بعيد هو القاعدة تقريبا، فمن النادر إمكانية الجزم بنوع الحدث الإنجازي المنفذ، أما بالنسبة لمعظم الأحداث الإنجازية فلم يعد القول بأنه يمكن تأسيس قواعد لغوية رسمية لتمييز "الأمر عن "الطلب" مقبولا على سبيل المثال، ويرى الكثير من علماء التداولية أن نظرية الحدث الكلامي ماهي إلا طريقة مختزلة لمناقشة معنى المتكلم. وما "التأدب" إلا مثالا صارخا أدى بالتداولية إلى الاتصال بمواضيع أخرى من حقول معرفية أخرى كعلم الإجتماع والنفس وبذلك توسعت طبقة العوامل المطلوب مناقشتها في أي تحليل تداولي. وجدير بالملاحظة أن أعمال كل من "براون، وليفنسن، وليتش" لم تول مسألة "**السياق اللغوي**" إهتماما كافيا وفشلت في إعطاء قدر كافي للعوامل الإجتماعية والمؤسساتية التي تؤثر بشكل كبير في إنتاج النص وتفسيره، وفيما يتعلق بالسياقات الإجتماعية المؤسساتية فقد كانت محاولات في تداولية اجتماعية لغوية مبكرة تتمثل في أعمال "لابوف وفانشل 1977".

الإحالات والمراجع

ملاحظة : لم أعد كتابة المراجع بصورة منفردة لأنها مذكورة بكل حيثياتها في الإحالة.

1. Morris.C.W (1983) foundations of the theory of sings, Chicago University press, Chicago.
2. السابق، ص57.
3. Carnap.R. (1942) introduction to semantics, mit press, Cambridge mass. و ينظر كذلك، الجيلالي دلاش : **مدخل إلى اللسانيات التداولية** (ت، محمد يحياتن)، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ص11.
4. ينظر ن،ي،كولنج: **الموسوعة اللغوية**، (ت،محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ج1ص 173-2056.
5. Austin J.L (1962) **How to do things with words**, Oxford University Press, Oxford.
6. Searle J.R (1969) **Speech acts**: an essay in the philosophy of language, Cambridge University Press, cambridge.
7. Grice H.P. (1957) "meaning" philosophical reviz m66.377-88
8. ينظر الجيلالي دلاش : مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 24
9. مرجع مذكور سابقا. وينظر جوجرج لايكول: اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، (ت. عبد القادر قنيني) إفريقيا الشرقة 1991، ص 33 وما بعدها.
10. مرجع مذكور سابقا .
11. سيرل: الأحداث الكلامية: مدخل إلى فلسفة اللغة 1969 ص 67-66 وينظر اللسان و الميزان لطه عبد الرحمن المركز الثقافي العربي ط1، الدار البيضاء 1998، ص 261.
12. Searle J.R (1979) Expression and meaning. Cambridge university Press cambridg.p75-76
13. ينظر السابق ص 76-75.
14. Grice HP (1975) « Logic and conversation » in cole, p, and morgan, J.L (eds) 41
15. Thomas J.A (1986) The dynamics of discourse : a pragmatic approach ta the analysis of confroutationnal interaction? Unpublished PH. D. Thesis. Department of linguistics university of Lancaster.
16. أوردها مترجما الموسوعة اللغوية.
17. Parret ? HKSbisa M and Verschueren , J, (eds) (19814) **Passibilities and limitions of pragmatics**, benyamins, amisterdam.

18. Sampson, G. (1982) "**the economics of conversation**: comments on joshi's paper", in smish, n,v (ed) (1982) 200-10.

19. Levinson S, (1979) « **activity types of language** », linguistics 17 (5/6)M 365-99 P374

20. السابق نفسه

21. Hancher M, (197) « **the classification of cooperative illocutionary acts** », language in societe, 8:1-14 P 304

22. Martinish AP (1984) **Communication and reference**, Walter de Gruyter, berlin, P.33.

23. ثوماس 1986 ص 47-44 مرجع مذكور سابقا

24. جريس 1975 مرجع مذكور.

25. Ross, J.R (1970) **"on declarative"** in Jacobs R.A. ansd rosenbaum P.S (eds) reading in english transformational grammar, blais dell, waltham, massm 222-72.

26. السابق.

27. Searl J.R (1979 a) **Expression and meaning** Cambridge University Press cambridge.

28. Kempson, R.M (1975) **Presupposition and the Delimitation of Semantics**, Cambridge University Press, Cambridge. ينظر

29. Leech G.N (1983) **Explaration in semantics and pragmatics**, Be,yamins Amsterdam.

30. مرجع مذكور سابقا.

31. Strawson, P.F (1952) **Introduction to logical theory**, metbuen, London.

32. مرجع مذكور سابقا.

33. Wilson, D. (1975), **Presupposition and non- truth conditional semantics** Academics Press, New York.

34. مرجع مذكور سابقا.

35. Gazdar, G (1979) **Pragmatics Implicature, Presupposition and logical form**, Academic Press, New York

36. Sadock, J.M (1974) **Towards a linguistic theory of speech acts**, Academic Press New York.

37. Gordon, D and Lok off G (1975) « **Conversational postulates** » in cole, P and Morgan J.L (eds) 83-106

38. مرجع مذكور سابقا.
39. Cole, P and Morgan J.L (eds) (1975) **Syntacs and sementics 3:** Speechacts. Academic Press, New York.
40. مرجع مذكور سابقا.
41. Leench, G.N (1983) **Principles of Pragmatics**, Longman, London.
42. Dascal, M. (1983) **Pragmatics and the philosophy of mind I** : Thonght in language, Benyamins Amsterdam.
43. Altieri, C. (1978) **"what grice offers literary theory"**: a proposal for « Expressive implicature", Centrum, 6 (2)m 90-103.
44. ينظر سيرل 1979. مرجع مذكور سابقا.
45. ينظر جرايس 1979. مرجع مذكور سابقا.
46. Brown, P. and Levins, S (1987) **Paliteness** : sone universals in language usage. Cambridge University Prees Cambridge. P 68-69.
47. ينظر ليتش 1983. مرجع مذكور سابقا.
48. ينظر براون وليفنسن 1987. مرجع مذكور سابقا، ص 69.
49. Thomas, J.A (1981) **« Pragmatic Failure »**, Unpublished M.A Thesis, University of Mancastor.
50. ثوماس 1986. مرجع مذكور سابقا.
51. هانشر 1979. مرجع مذكور سابقا.